

دور التمويل الأصغر فى مكافحة الفقر فى السودان فى نطاق الأبعاد (الإقتصادية ، الإجماعية والأخلاقية)
دراسة تطبيقية على البنوك المانحة للتمويل الأصغر ، ولاية الجزيرة (محلية ودمدنى الكبرى)
محمد الطيب على عبد الرحمن * a

a . E-mail:moheltayeb@gmail.com ، أستاذ مساعد ، قسم المحاسبة ، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ،
جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم ، ودمدنى ، السودان

Received date: 26/ 03/2022, Accepted date: 20/ 04/2022, online publication date: 30/ 06/2022

الملخص

جاءت سياسات التمويل الأصغر فى السودان للحد من مشاكل الفقر ، فلذا ركزت الدراسة لتوضيح دور التمويل الأصغر فى مكافحة الفقر ، وذلك من خلال دراسة عدة مستويات : المستوى الإقتصادى ، الإجماعى والأخلاقى للجهات السمتيدة من خدمات صناعة التمويل الأصغر ، أستخدمت الدراسة إختبارات تحليل التباين والمقارنة بمستوى ثقة (95%) ، وخلصت الدراسة إلى أن هنالك علاقة إحصائية بين التمويل الأصغر والتقليل من حدة الفقر ، وذلك بتحسين المستويات الإقتصادية ، الإجماعية والأخلاقية ، وجاءت ملاحظات ونتائج الدراسة لتؤكد أن مبلغ التمويل هو العامل الأساسى فى تحسين المستويات الثلاثة التى تركز الدراسة على تحليلها ، ومن أكبر المعوقات التى تجابه صناعة التمويل الأصغر وتسويقه إعتقاد صيغة المراجعة فقط وإهمال صيغ التمويل الأخرى ، وذلك بغرض تقليل المخاطر ، بالإضافة إلى إفتقار العاملين بالمجال للخبرة الكافية مما يجعل الإجراءات المعتمدة عائقا أمام تمويل المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر . فلذا توصى الدراسة إلى إصدار خارطة متجددة تستهدف المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر ، إيجاد صيغة مناسبة يتم إعتادها بدل العمل بصيغة المراجعة ، التركيز على تسويق منتجات وخدمات التمويل الأصغر ، إعتداد عدد كافي من الدورات التدريبية للعاملين بخدمات التمويل الأصغر ، ولا بد من خلق موازنة ما بين التمويل والأهداف الإجماعية ، بالإضافة إلى إستنباط وسائل تمويل جديدة .

الكلمات الدالة: دور التمويل الأصغر، المستويات الإقتصادية والإجتماعية، صناعة التمويل، الفقر.

تصنيفات (JEL): G02، F63، F65، P34.

1.1 الإطار المنهجي للبحث:

يعتبر التمويل الأصغر أحد أهم الآليات المبتكرة لمكافحة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة الفقر ذات البعد الإقتصادي، الإجتماعي والأخلاقي، وكل هذه الأبعاد لها تأثيراتها المتعددة التي تلقى بظلالها الكثيفة على المجتمع وإستقراره، وتكتسب آلية التمويل الأصغر أهميتها في السودان، ليس فقط من خلال أهدافها الإقتصادية والإجتماعية التي ترمى إليها، وإنما تنظم وتدار بواسطة أحد أجهزة المجتمع المالية، وأكثرها تأثيرا على النشاط الإقتصادي التي تتمثل في الجهاز المصرفي، الذي إستشعر مسؤوليته الإجتماعية، وعمد إلى المساهمات ذات الطابع الإجتماعي من خلال هذه الآلية وتعتبر هي إحدى الطرق لمكافحة الفقر والحد منه. يعتبر الفقر عامل مؤثر في المجتمع، من خلال عدة عوامل هي (الجوع، المرض، الجهل، نقص فرص التنمية الذاتية، وهو يعتبر قدر الأغلبية العظمى من الناس في البلدان النامية، الأمر الذي يحتم على هذه البلدان إدراك هذا الفقر والعمل على مكافحته والحد من إنتشاره. على الرغم من إعتبار التمويل الأصغر صناعة مصرفية أو مالية، إلا أنه لا يزال صناعة صغيرة الحجم وقد تكون معرضة للإنتهيار في المستقبل. كما يعتمد مستقبل هذه الصناعة على أن تقويم دور التمويل الأصغر والمؤسسات الآخذة لهذا النوع من التمويل بالتأكيد على أنها مؤسسات مستدامة بمعنى أن تكون قادرة على تغطية كل تكاليفها، بما في ذلك تكاليف التمويل الذي تتحصل عليها بالإضافة إلى أن المؤسسات التي تقوم بتقديم هذا النوع من التمويل، هنالك جدل قائم حول إستدامتها مستقبلا، وذلك لإرتفاع تكلفة التمويل والمخاطر المرتبطة به، والمتمثلة في توفير الضمانات الكافية لتغطية الأخطار الناتجة عنها، وهذا لا يتوفر لهذه الفئة المستهدفة (فرح، 2005).

2.1 مشكلة البحث:

السائد في المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، هو السعي إلى تحقيق نسب الإستدامة المالية، ونمو الأداء المالي بغض النظر عن قياس الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية للتمويل الأصغر على فقر العملاء، مع أن الهدف الأساسي في الأوساط المذكورة يتركز في تخفيف الفقر للعملاء المستهدفين من التمويل الأصغر. ومن خلال توفير معايير كمية ونوعية تم إستنباطها من تجارب أفضل الممارسات، ومن خلال قياس الأثر الإقتصادي، الإجتماعي والأخلاقي للتمويل الأصغر ومساهمة الفعالة في تخفيف ومكافحة فقر الفئات المستهدفة. كما أن هنالك إلتزام من جانب الجهاز المصرفي السوداني بتطبيق آلية الحوكمة لتحقيق السلامة المصرفية، بما تؤدي إلى تحسين مؤشرات تجويد الأداء.

3.1 أسئلة البحث : يمكن صياغة أسئلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل يعتبر التمويل الأصغر آلية مناسبة لمكافحة فقر الفئات المستهدفة في السودان ؟
2. هل للتمويل الأصغر أثر على مستوى معيشة الفئات المستهدفة بالتمويل في السودان ؟
3. إلى أى مدى ساهم التمويل الأصغر في تحسين الوضع الإقتصادي للفئات المستهدفة ،وعلى تحسين مستوى الدخل ،وبناء الأصول وتكوين المدخرات ؟
4. هل ساهم التمويل الأصغر في تحسين المستوى الإجتماعي للفئات المستهدفة على الشعور، بالثقة، والمشاركة في إتخاذ القرار، وتعزيز الروابط الإجتماعية ؟
5. إلى أى مدى ساهم التمويل الأصغر في تحسين البعد الأخلاقي للفئات المستهدفة، في التعامل بالصدق والجدية والأمانة والأخلاق؟
6. هل توجد مؤشرات لقياس أثر التمويل الأصغر على فقر العملاء في السودان؟

4.1 أهمية البحث: يمكن حصر أهمية البحث في النقاط المحورية الآتية:

1. تطبيق آلية حوكمة الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس على معرفة وتقييم إحتياجات العملاء.
2. تطبيق آلية حوكمة الجهاز المصرفي التي تؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف السودانية.
3. تطبيق آلية الحوكمة لتحقيق السلامة المصرفية التي تؤدي بدورها إلى تحسين مؤشرات جودة الأداء.

5.1 أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

1. تقويم دور التمويل الأصغر في مكافحة فقر الفئات المستهدفة في السودان.
2. التعرف على الأثر الاقتصادي، الاجتماعي والأخلاقي للتمويل الأصغر على فقر العملاء للفئات المستهدفة في السودان .
3. التعرف على الإجراءات والأساليب الإدارية التي تتبعها مؤسسات التمويل الأصغر عند منح التمويل ودورها في مكافحة فقر الفئات المستهدفة.
4. التعرف على مؤشرات قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي للتمويل الأصغر على فقر العملاء للفئات المستهدفة في السودان .

6.1 فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى :هنالك تأثير للتمويل الأصغر في مكافحة الفقر في ثلاث مستويات) المستوى الإقتصادي،المستوى الإجتماعي،المستوى الأخلاقي للفئات المستهدفة بالتمويل.
- الفرضية الثانية: يختلف تأثير التمويل الأصغر باختلاف خصائص المشروعات الممولة باختلاف القطاعات الممولة (التأثير الإقتصادي، التأثير الإجتماعي والتأثير الأخلاقي).
- الفرضية الثالثة: يختلف تأثير التمويل الأصغر باختلاف صيغة التمويل (التأثير الإقتصادي،التأثيرالإجتماعي،والتأثير الأخلاقي).

7.1 منهجية البحث:

يتبع البحث عدة منهجيات للدراسة وهي كالاتى :- المنهج الإستباطى ،وأعتمد عليه البحث فى تحديد طبيعة المشكلة وصياغة فرضيات البحث .المنهج الإستقرائى التحليلى ،وذلك لإختبار فرضيات البحث والتحقق منها ، المنهج التاريخى ،للقوف على الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع البحث ، المنهج الوصفى ،من خلال دراسة حالة البنوك مانحة التمويل الأصغر ، ولاية الجزيرة (محلية ودمدنى الكبرى) .

8.1 مصادر جمع البيانات :

*المصادر الأولية : إعتد البحث بصور أساسية على البيانات الأولية المعبرة التى تم جمعها عن طريق الإستبيان عن المتغيرات الديمغرافية للعملاء ،حيث تم تصميم إستبيان إحداهما لعملاء التمويل الأصغر والآخر للموظفين العاملين بمؤسسات التمويل الأصغر (البنوك مانحة التمويل الأصغر ، ولاية الجزيرة) .
*المصادر الثانوية : تم الحصول عليها من المراجع والدوريات والدراسات السابقة والندوات العلمية .

9.1 حدود البحث:

*الحدود الزمانية :تشمل الدراسة الفترة ما بين عامى 2017 الى 2019 م .

*الحدود المكانية : يركز البحث على تناول تجربة البنوك مانحة التمويل الأصغر ، ولاية الجزيرة

(محلية ودمدنى الكبرى)

ثانيا : الدراسات السابقة :

أولا : دراسة سوسن الصادق عبد العزيز ،2010م:

هدفت الدراسة لمعرفة تقييم تجربة التمويل الأصغر دراسة حالة البنك الزراعى السودانى بمحلى الخروطوم وبحرى بالإضافة لتفعيل دور المصارف فى توفير خدمات التمويل الأصغر وتشجيع المساهمة فى التخفيف من حدة الفقر للشرائح المستهدفة من التمويل الأصغر .تكمن مشكلة الدراسة على مدى إلتزام المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة فى البنك الزراعى بتخصيص سقف من إجمالى التمويل للقطاعات الصغيرة .توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثل أهمها فى أن التمويل الذى يقدمه البنك الزراعى له أثر إيجابى للمستفيدين (أصحاب المشاريع) ، وكذلك عدم الوعى من قبل المستهدفين بسياسات وبرامج التمويل الأصغر ،بالإضافة إلى أن البنك الزراعى يعتبر من البنوك الرائدة فى مجال التمويل الأصغر .وعلى ضوء نتائج الدراسة أوصت الدراسة بتفعيل دور البنك الزراعى يعتبر من البنوك الرائدة فى مجال التمويل الأصغر . وعلى ضوء نتائج الدراسة أوصت الدراسة بتفعيل دور البنك الزراعى فى برامج التمويل الأصغر منها :

1. الأخذ فى الإعتبار مسألة النوع وتضمينها فى السياسات المحلية والقطاعية .

2. التركيز على المشروعات المدرة للدخل وتشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية لإبتكار مشروعات

تساعد فى دعم التمويل الأصغر .

ثانيا :دراسة خالدعمر إبراهيم 2011م:

تناولت الدراسة أثر الإلتزام الدينى والأخلاقى لعملاء التمويل الاصغر على المشروعات الصغيرة، بالتطبيق على بنك (الأدخار والأسرة) فى الفترة ما بين (2007-2010 م) متمثلة فى أربعة ولايات (الخرطوم ،الجزيرة ،نهر النيل ،القضارف) . جاءت أهمية الدراسة فى تناول موضوع التمويل الأصغر من الناحية الدينية والأخلاقية ، وأوضحت الدراسة مشكلة مدى تأثير الجوانب الدينية والأخلاقية فى نجاح تمويل المشروعات الصغيرة . هدفت الدراسة إلى التعرف على أى مدى يؤثر الإلتزام الدينى والأخلاقى على نجاح المشروعات الصغيرة .منهج الدراسة إعتد على المنهج الإستنباطى فى صياغة الفروض وتحديد محاور البحث والمنهج التاريخى لتتبع الدراسات السابقة ذات العلاقة بوضع البحث والمنهج الوصفى بإستخدام أسلوب العينة فى أغراض الدراسة الميدانية إختبرت الدراسة مجموعة من الفرضيات حيث أكدت الدراسة أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين (الكفاءة ،الإستقلال والإنتماء) للعملاء ونجاح المشروعات الصغيرة ،وأن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام الدينى والأخلاقى للعملاء وعدم تأخر السداد ،وأن هنالك فروق ذات دلالات إحصائية بين دراسة الجدوى (الفنية ،المالية ،التسويقية والإقتصادية) للعملاء ونجاح المشروعات الصغيرة .توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :أكدت أن الدراسة أن العملاء الناجحين فى مشاريعهم هم أكثر كفاءة وإنتماء وإستقلالاً فى مشاريعهم عن غيرهم ،أن العملاء الناجحين فى مشاريعهم هم الذين يقومون بعمل دراسة جدوى لمشاريعهم .توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها : تطبيق برنامج إلكترونى يساعد البنوك فى معرفة العملاء الذن يودون التعامل معهم بأقل تكلفة وبأسرع طريقة بغرض تقليل التبعات التى تحدث للبنوك (الإستدامة المالية) .

ثالثا : دراسة نور محمد الحسن 2012م:

تناولت الدراسة الدور الذى تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر فى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة التى تعد عنصر مهم فى إقتصاديات الدول النامية وذلك بإعتبارها أداة من أدوات محاربة البطالة وزيادة الناتج القومى وإحلال الواردات ،وذلك عن طريق إبراز أهميتها ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل التى تواجهها .تركزت مشكلة البحث فى مدى قدرة هذه المؤسسات فى توفير الخدمات الملائمة للمشروعات الصغيرة وتوفير الدعم اللازم لتذليل العقبات والمعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة ،وما مدى إستغلال المشروعات الصغيرة للتمويل فى الأوجه الصحيحة .تم إستخدام المنهج الوصفى وأخذت مؤسسة التنمية الإجتماعية بولاية الخرطوم كدراسة حالة وتعكس دور المؤسسات العاملة بهذا المجال حيث غطت الفترة من 2006 إلى 2009 م .توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن نقص القدرات المؤسسية والبشرية والتسويقية تعتبر من أهم المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة ،كذلك إنحصار المشاريع فى أنشطة معينة ،كما حققت المؤسسة نسبة إسترداد عالية .يوصى الباحث بأهمية مضاعفة الجهود المبذولة فى مجال تدريب الفقراء ورفع قدراتهم وتشجيع منح التمويل للمشاريع ذات الأفكار الجديدة .

ثانيا: الإطار النظري :**1.2 : مفهوم ومعايير وأهمية التمويل الأصغر:**

في نظر الغالبية ، التمويل الأصغر هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر ،وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى .ولكن دائرة التمويل الأصغر قد إتسعت على مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات (الإقراض ،الإدخار والتأمين) ،وذلك نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن إستعصى عليهم الإنتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة .وقد كانت بدايات تجربة القروض الصغرى في بنغلاديش والبرازيل وعدد آخر من البلدان منذ نحو ثلاثين عاما ولكنه بلغ أوجهه في ثمانينات القرن الماضي ، فلقد تجنب الوقوع في أخطاء النظام السابق للإقراض التتموى وذلك بالإصرار على السداد ، وفرض نسبة فائدة لتغطية تكاليف القرض والتركيز على العملاء (الزبائن) الذين كانوا يعتمدون فيما مضى على القطاع غير الرسمي فقط للحصول على القروض اللازمة ،وهكذا إنتقل محور إهتمام التمويل الأصغر من مجرد صرف القروض إلى بناء مؤسسات محلية قادرة على البقاء والإستمرار لخدمة الفقراء ،وبذلك أصبحت القروض الصغرى بمثابة مبادرة قطاع خاص غير هادفة للربح ويعيدة عن أى خط سياسى صريح وعلى هذا النحو فاق أداء القروض الصغرى أداء سائر أشكال الإقراض التتموى .وقدإنصب تركيز التمويل الأصغر على تقديم منتج إقراض موحد المعايير ،ولكن الفقراء مثلهم مثل سائر البشر بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التى تمكنهم من بناء الأصول (الموجودات) ،وتأمين الإستهلاك وحماية أنفسهم من المخاطر ،ومن ثم فنحن نرى ضرورة التوسع فى مفهوم التمويل الأصغر ،والتحدى الذى تواجهه هذه الصناعة حاليا ،هى إيجاد طرق فعالة يعتمد عليها فى سبيل إثراء التمويل الأصغر بمزيد من الخدمات المتنوعة (عبد الباقي ، 2000) .

2.2 تعريف التمويل الأصغر: (أبو قصيصة، 2006) يقصد به التسهيل الممنوح للفرد أو مجموعة من المقترضين الذين ينتج دخلهم الأساسى من الأنشطة التى تتضمن الإنتاج وبيع السلع والخدمات ،بحيث لا يتجاوز الحد المسموح به على حسب سقف التمويل . وبمعنى آخر التمويل الأصغر فى معناه البسيط هو التسليف والإدخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات ، التأمين ،قروض الإستهلاك ،قروض الزواج ، المساعدات الفنية ،بطاقات الإئتمان ،خدمات الدفع . من التعريفات السابقة يستطيع الباحث إستخلاص تعريف موحد وشامل للتمويل الأصغر على أنه تقديم الخدمات المالية وغير المالية ،وهى فى المقام الأول الإئتمان ،الأوعية الإدخارية والتحويلات المالية التى تقدم للعملاء الفقراء الناشطين إقتصاديا ،غير القادرين على الحصول على الخدمات التى تقدمها مؤسسات مالية رسمية ،بسبب إنعدام الضمانات التقليدية لديهم والتى تشترطها تلك المؤسسات مقابل منح التمويل ،وذلك بهدف التغلب على إحدى المعوقات الرئيسية التى يواجهها الفقراء فى جميع أنحاء العالم ، للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية .

2.2 معايير التمويل الأصغر: للتمويل الأصغر معايير مختلفة يتمثل أهمها فيما يلي: (بلقاسم

و هوزي ، 2006)

1. معيار السلامة المالية : يهدف هذا المعيار إلى التعرف على :
 - مقدرة العميل المالية .
 - قوة المركز المالي .
 - التعرف بدقة على حالة السيولة والتدفقات النقدية .
2. معيار الخبرة الكافية في مجال النشاط وسوابق الأعمال : يهدف هذا المعيار إلى التأكد من خبرة ومقدرة صاحب المشروع الصغير على إدارة مشروعه بكفاءة وفعالية تتضمن إستمراريته .
3. معيار الضمانات المناسبة : يهدف هذا المعيار إلى الآتي :
 - تحليل الشخصية : الشخصية المناسبة لمستحق التمويل .
 - الضمان : التركيز على الضمانات التي تحفظ حقوق الطرفين .
 - المقدرة : التأكد من مقدرة العميل على السداد والرغبة في السداد .
 - الكفاءة : التأكد من كفاءة العميل في إدارة مشروعه.
 - السيولة : معرفة العميل في كيفية إدارته للسيولة .
 - الربحية : دراسة الجدوى للمشروع توضيح تكاليف ومصروفات وإيرادات وأرباح العميل .
 - الظروف الاقتصادية والسياسية: مراعاة الأسعار عند منح التمويل تحوطا لعمليات التضخم وغيرها.

3.2 معايير تتعلق بالمشروع الأصغر:

يجب أن تتوفر في المشروع الأصغر المعايير التالية حتى يتم تمويله من قبل مؤسسات التمويل الأصغر:

- أ. الربحية: وتتناول الجدوى المالية للمشروع وتشمل:
 - الفترة اللازمة لإستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق الصافي السنوي .
 - معدل العائد على الإستثمار .
 - معدل العائد الداخلي.
- القيمة الحالية الصافية، بالإضافة إلى الإعتماد على النسب والمؤشرات المالية المعروفة في مجال التحليل المالي .
- ب. السيولة : تتضمن طرقاً متنوعة للتعرف على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في حالات منح التمويل من أهمها التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للإلتزامات قصيرة الأجل عن طريق إحتساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها من النسب . أما في حالات الإستثمار المباشر في مشروع معين فيتم التعرف على التدفقات الداخلة والخارجة وإعداد الموازنات النقدية للتعرف على السيولة التي يوفرها المشروع.

4.2 أهداف التمويل الأصغر:

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول النامية أن التمويل الأصغر يمكن أن يكون أسلوباً فعالاً في توفير التمويل للإستثمارات صغيرة الحجم ، وأن تكون وسيلة ناجحة لتوليد الدخل وتوفير فرص التشغيل الذاتي لأفراد الأسر الفقيرة ، ومساعدتها على الخروج من حلقة الفقر إلى مرحلة الإنتاج والإعتماد على الذات ،على الرغم من أن المحاولات الجادة للتخفيف من حدة الفقر عن طريق التمويل الأصغر ،ولجؤ حكومات الدول في الإسراع بإنشاء مؤسسات تمويل مشروعات صغر الغرض منها المساهمة في تخفيف ومكافحة الفقر ،الذى انتشر بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة ومن هنا ولإبراز دور التمويل الأصغر في هذا الشأن ،يمكن تحديد أهداف التمويل الأصغر في الآتى: (ديتشر، 2007)

1. يهدف التمويل الأصغر إلى تقوية وتمكين الفئات السكانية الفقيرة ، الأمر الذى يجعل منه فكرة جذابة فى أنه يوفر الأمل للكثير من الفقراء لتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية ، والواقع أن مانحى التمويل الأصغر يركزون على مسألة الدخل ،إذ يرون أن زيادة الدخل تؤدي إلى تخفيض نسب الفقر .
2. يهدف التمويل الأصغر إلى توفير فرص العمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها ،وبما أن العمل هو رأس المال الأساسى للفقراء ،فإن إستحداث أكبر عدد ممكن من فرص التمويل والتدريب وإكساب المهارات يساعد على سد الفجوة بين الفرص المتاحة للفقراء والفرص المرتقبة .
3. التمويل الأصغر يهدف إلى المساعدة على نمو الأعمال وتنويع أنشطتها ،كما يهدف إلى توفير الأموال من أجل الإستثمار فى الأعمال الصغيرة ، ومن ثم الخروج بالأسر من دائرة الفقر وتعزيز النمو الإقتصادى .
4. يهدف التمويل الأصغر إلى الحد من الفقر ،وذلك عن طريق مؤسسات التمويل الأصغر وهو الوصول إلى الفقراء الذين ترفض المؤسسات المالية الرسمية عن التعامل معهم ،وهذا الوصول إلى الفقراء له عدد من الأبعاد التى يمكن أن ينظر إليها مثل البعد المكانى والبعد الكيفى .

5.2 أهمية التمويل الأصغر:

تأتى أهمية التمويل الأصغر فى الجوانب الإقتصادية ،الإجتماعية والأخلاقية ،تكمّن الأهمية فى تلبية رغبات الأسر والرياديين فى الإستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة ،بما يساهم فى معالجة أهم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية ، من خلال توفير فرص العمل ، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والإجتماعية ،وبالتالى تحقيق الإكتفاء الذاتى فى كثير من السلع والخدمات ،ويمكن أن نشير إلى الأهمية فى الآتى: (الصريرة، 1996)

1. الأهمية الإقتصادية للتمويل الأصغر :
 - تساعد على إستيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الإقتصاد كافة .
 - تسهم فى إرساء أنظمة إقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة التى تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة .

دور التمويل الأصغر فى مكافحة الفقر فى السودان فى نطاق الأبعاد (الإقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية)

- تنتشر فى حيز جغرافى أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهارتها .
 - تساعد على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف .
- 2. الأهمية الإجتماعية للتمويل الأصغر :**
- يعتبر التمويل الأصغر عامل أساسى للإستقرار الإجتماعى ،ويعطى الفئات الإجتماعية المهمشة الفرصة لتفاعلهم فى العملية الإنتاجية المبدعة من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة .
 - يعتبر وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة فى الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، بما يعزز دورها الريادى والإجتماعى .
 - تطوير إدارة المشاريع الصغيرة وتوفير القدرة على التكيف مع ظروف العمل المحيطة ، مع تبني سياسات جديدة تتلاءم مع هذه الظروف على عكس المشروعات الكبيرة .
 - تعمل على شعور الأسر الحاصلين على التمويل الأصغر بإمتلاك فرصة للمشاركة فى إتخاذ القرار على مستوى الأسرة.
- 3. الأهمية الأخلاقية :-** للأخلاق أهمية بالغة لما لها من تأثير كبير فى حياة الأفراد والجماعات والأمم ،وذلك بالآتى :-
- غرس ثقافة التشغيل الذاتى بالإنتماء لعمل بروح الجدية والثقة بالنفس حتى يصبح العمل فى سبيل قوته وقوت عياله.
 - التعامل بالصدق والأمانة، والشعور الدائم بسداد الديون، وإرجاعها فى مواعيدها.
 - التحلى بالأخلاق الإسلامية، والتعامل بالسلوك القويم والإلتزام بالإبتعاد عن الممارسات التى تنتافى مع الأخلاق.
 - العمل على تشجيع الإدخار من منطلق دينى، لترشيد عملية صرف الأموال فى الأغراض المهمة للحياة والأشياء الضرورية بحسب المناسبات.
 - الإستعداد التام لتحمل المسؤولية الأسرية والإعتماد على الذات.
- 2.6 أنواع مؤسسات التمويل الأصغر: يمكن تقسيم مؤسسات التمويل الأصغر إلى الآتى: (عبد الله والطراد، 2006)**
1. مؤسسات شبه رسمية : مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنك الإدخار فى القرى.
 2. مؤسسات غير الرسمية : مثل مجموعات الإدخار والإئتمان أو التسليف.
 3. مؤسسات التمويل الأصغر التى تقبل الودائع : تعنى المؤسسة المرخص لها من البنك بقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات التمويل الأصغر .
 4. مؤسسات التمويل الأصغر التى لا تقبل الودائع : تعنى المؤسسة المسجلة لدى البنك كمؤسسة غير مسموح لها بقبول الودائع الطوعية من الجمهور ، وقام بنك السودان المركزى بعمل سياسة تمويلية عام 2011م كانت تهدف لإستثناء الودائع المتعلقة بضمان التمويل .أيا كان نوعية وتصنيف مؤسسة الإقراض ،فيظل الغرض الأساسى منها تغطية الفراغ الذى تخلفه البنوك ،والتي تميل

للتموليل قصيل الأجل المصحوب بالضمانات والخالل من المخاطر، وهذا ما قد لا يتوفر فى التموليل الأصغر .

7.2 مفهوم المشروعات الصغيرة:

يثير مفهوم المشروعات الصغيرة جدلا كبيرا بين الإقتصاديين ، فى الحقيقة ليس هناك تعريفا واحدا للمشروع الصغير يمكن أن يسرى على جميع المشروعات ، وفى كل المناطق وتحت كل الظروف ، وذلك لأن الحكم على مشروع بكونه صغيرا أو متوسطا أو كبيرا تحكمه عدة ضوابط ومعايير ، ويتعين أن تؤخذ فى الإعتبار الظروف التى يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليدته ، عرفت منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بمجموعة من المعايير وهى :

1. معيار العمال والموظفين
2. معيار رأس المال .
3. معيار المبيعات والإيرادات .
4. معيار الإنتاج .
5. معيار التقنية المستخدمة .
6. معيار إستهلاك الطاقة ، ويمكن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هى مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية وأداة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية تستوعب القوى العاملة الشابة ، وتتوفر بها الشروط والمواصفات الفنية والتنظيمية والإدارية التقنية الملائمة لإدارتها بكفاءة وهى :

1. المشروعات الصغيرة التى لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عامل كحد أقصى .
2. المشروعات المتوسطة التى لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عامل كحد أقصى .

8.2 المعايير المستخدمة فى تعريف المشروع الصغير فى بعض الدول : (رشيدة، 2007)

يجمع معظم المهتمين بدراسة المشروعات الصغيرة على إستخدام عددا من المعايير لتحديد المفهوم، وفق منهجين هما :

1. المنهج الكمي : الذى يركز على عدد العمال والموظفين ، حجم رأس المال المستثمر ، الحصاة السوقية .
2. المنهج النوعى : الذى يركز على طريقة الإدارة والتنظيم ، حجم الإستقلالية ، مستوى الخدمات المقدمة من الدولة .

9.2 خصائص المشروعات الصغيرة:

تتصف المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا التى تميزها عن المشروعات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الإقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الإقتصادى ، ذات العلاقة التشابكية فى قطاعات معينة داخل الدولة نفسها ، يمكن إجمال هذه الخصائص بالآتى: (أسامة، 2010)

1. سهولة التأسيس : تتميز هذه المشروعات بإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها .

- دور التمويل الأصغر فى مكافحة الفقر فى السودان فى نطاق الأبعاد (الإقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية)
2. إستقلالية الإدارة ومرونتها : تتركز إدارة معظم المشروعات الصغيرة فى شخص مالكها أو مالكيها لذلك تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصى من قبل أصحابها .
 3. نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية .
 4. بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالإستشارات والخبرات الجديدة .
 5. إنخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالأيجار والإستهلاكات ، وإنخفاض الأجور المدفوعة للعاملين .
 6. إتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة .

10.2 المعوقات والمشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة فى كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل ، والتى تختلف من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ،ولكن يمكن حصر المشاكل والمعوقات فيما يلى: (عبد الله و الطراد، 2006)

1. تكلفة رأس المال : إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذى تدفعه المشروعات الكبيرة.
2. التضخم : يمثل مشكلة تواجه المشروعات الصغيرة من تأثير فى إرتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل مما سيؤدى حتما إلى إرتفاع تكاليف التشغيل .
3. التمويل : تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الإئتمانى) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عن تمويل المشروعات الصغيرة فى مختلف مراحل نموها (التأسيس ، النمو الأولى ، النمو الفعلى ، الإندماج).
4. الإجراءات الحكومية :وهذه مشكلة متعاضمة فى الدول النامية خصوصا فى جانب الأنظمة والتعليمات التى تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة ، فى الإجراءات والسياسات الصادرة من البنك المركزى المتعلقة بالتمويل الأصغر .
5. الرسوم والضرائب : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشكلات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى جميع أنحاء العالم ،وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة من حيث إرتفاع الرسوم والضرائب .
6. المنافسة والتسويق : من المشاكل الجوهرية التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة ،وأهم مصادر المنافسة هى الواردات والمشروعات الكبيرة .

11.2 مفهوم الفقر وأنواعه:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التى واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الإجتماعية منذ أقدم العصور ،عرف الفقر على أنه الحرمان الشديد من الحياة الكريمة فمعناه أن يكون

المرء فقيرا أنه يعاني الجوع وأن لا يجد المأوى والملبس وأن يصاب بالمرض ،فالفقراء يتعرضون أكثر من غيرهم للمعاناة ، والفقر له دلالات أخرى الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ،وتشمل الأصول الاقتصادية والمادية ، الأرض والماشية والسكن والمهارات والصحة والعمل وغيرها من العناصر التي توفر قاعدة لتوليد الدخل والإنتاج سواء في الحاضر أو المستقبل .وتوجد عدة أنواع للفقير أهمها: (شخاترة ، 2002)

1. الفقر الريفي : ويوجد في الريف والبادية خصوصا في الأرياف النائية ومناطق الزراعة التقليدية والمناطق المضروبة بالجفاف والتصحر والنزاعات الأهلية والإعسار العتصادى عامة .
2. الفقر الإقتصادى : ويقصد به عدم تحصيل الفرد أو الأسرة على الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق النقدى الضرورى لتلبية الحاجات الأساسية معبرا عنها بالغذاء والملبس ومياه الشرب النقية ،البيئة ،المسكن ، الصحة والتعليم .

3. الفقر الإجتماعى : ويعرف بأنه عدم كفاية وجود الخدمات الأساسية (Basic Needs) الإجتماعية وأهمها التعليم وخدمات مياه الشرب النقية وإصحاح البيئة والصحة والسكن .

12.2 مؤشرات قياس الفقر على المستوى المعيشى : (عبد المصطفى ، 2002)

دخل الأسرة : يعبر هذا المؤشر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكية التي تعد المحور الأساسى لمستوى المعيشة .

1. الإنفاق الإستهلاكى الإجمالى للأسرة :يستحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الاسرة ولكونه أكثر إرتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة .

2. نسبة الإنفاق على المواد الغذائية : يستخدم هذه المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما إرتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إنخفضت النسبة التي تواجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية .

3.3 جمع وتحليل البيانات:

أولا مجتمع وعينة البحث : يتكون مجتمع الدراسة من مجتمعين هما :

- المجتمع الأول : ويشمل عملاء التمويل الأصغر .
- المجتمع الثانى : ويشمل الموظفين

ثانيا :عينة الدراسة :إتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى (بإستخدام الإستبانة) أجريت الدراسة فى العام 2019 م والتي إستهدفت البنوك المانحة للتمويل الأصغر فى ولاية الجزيرة (محلية ودمدنى الكبرى) ،عمالا ،وعملاء .أعتمد حجم العينة العشوائى على المعادلة الإحصائية :

$$N^* = \frac{(Z)^2 \times P \times Q}{(D)^2}$$

حجم المجتمع المطلوب = n

القيمة المقابلة لدرجة الثقة 95% (1.96) = z

دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان في نطاق الأبعاد (الاقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية)

نسبة توافر الخاصية في المجتمع = p

نسبة عدم توافر الخاصية في المجتمع = q

D = 0.005 (درجة الثقة)

تم إختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث بلغت (510) من المجتمع الأول و (160) فردا من المجتمع الثاني، تم تقسيمها على عمال البنوك المانحة ،وعملاء البنوك ، و (150) إستبانة من المجتمع الثاني، تم إستخدام معامل ألفا كورنباخ من أجل إختبار ثبات الإجابات على فقرات الإستبانة حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الإستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الإستبانة ، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0-100) ، وتعتبر هذه العينة كبيرة نسبيا من الناحية الإحصائية بما يؤدي إلى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة ، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع أفراد عينة الدراسة (للمبحوثين) ، وإن هذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بأرائهم حول تقويم دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر .إحتوت إستبانة العملاء على سبب الحصول على التمويل الأصغر ، وقطاع التمويل ، وصيغة التمويل ، ومبلغ التمويل ، وذلك لقياس (البعد الإقتصادي ، الإجتماعي لعملية التمويل الأصغر) ،أحتوت الإستبانة الموجه إلى العاملين بالبنوك المانحة للتمويل وإشتملت على : الإجراءات المتبعة ، والضمانات المقدمة. تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الإجتماعية (SPSS) للقيام بتحليل البيانات بإعتماد مستوى معنوية (5%) مقابل مستوى ثقة (95%) ، وتم إستخدام التحليل الوصفي بمقاييس النزعة المركزية ، والنسب المئوية وإختبار (T) للعينة الواحدة والعينات المستقلة ، إضيف إليه إختبار تحليل التباين (F) .

1. أولا : المجتمع الأول (عملاء التمويل الأصغر) - السبب الرئيسي للحصول على التمويل الأصغر:

الجدول رقم (3- 1)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير السبب الرئيسى للحصول على التمويل الاصغر

النسبة %	العدد	السبب الرئيسى للحصول على التمويل الأصغر
51.7	260	بدأ مشروع جديد
29.6	149	توسيع مشروع قائم
13.1	66	بناء سكن
4.2	45	أخرى
1.4	7	لم يجيبوا
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (3- 1) أن غالبية المبحوثين فى عينة الدراسة كان السبب الرئيسى لحصولهم على التمويل الأصغر ،بدأ مشروع جديد حيث بلغت نسبتهم (51.7%) ، يليهم الذين يرغبون فى توسيع مشروع قائم بنسبة (29.6%) ، ثم الذين يرغبون فى بناء سكن بنسبة (13.1%) ، ثم الذين لديهم

أسباب أخرى مختلفة بنسبة (2.4%) ، أما الذين لم يجيبوا ويحددو سبب حصولهم على التمويل فقد بلغت نسبتهم (1.4%) ، ويتضح من ذلك أن غالبية العملاء يسعون للحصول على التمويل بغرض إنشاء مشروع جديد.

2. المنطقة الجغرافية للنشاط :

جدول رقم (2-3)

التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا لمتغير المنطقة الجغرافية للنشاط

النسبة %	العدد	المنطقة الجغرافية للنشاط
50.1	252	مدينة
44.3	223	ريف
2.2	11	عشوائى
1.4	7	أخرى
2.0	10	لم يجيبوا
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (2-3) أن غالبية المبحوثين فى عينة الدراسة كانت المنطقة الجغرافية لنشاطهم فى المدينة حيث بلغت نسبتهم (50.1 %) ، ثم تليها الريف بنسبة (44.3 %) ، تليها المنطق العشوائية بنسبة (2.2 %) ، ثم تليها مناطق أخرى بنسبة (1.4%) ، أما الذين لم يجيبوا ويحددو منطقة مزاوله نشاطهم فقد بلغت نسبتهم (2%) ، ويتضح من ذلك أن المدن تحظى بنصيب كبير من أنشطة التمويل الأصغر مع الدخول فى نطاق الريف (وهذا يتعارض مع مبدأ مفهوم التمويل الأصغر حيث يجب التركيز على منح التمويل فى مناطق الريف).

3.الصيغة التى تم التمويل بها :

الجدول رقم (3-3)

التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين وفقا لمتغير الصيغة التى تم التمويل به

النسبة %	العدد	الصيغة التى تم التويل بها
74.2	373	مرابحة
1.6	8	مضاربة
1.8	9	مشاركة
1.4	7	مقاولة
0.8	4	سلم
14.9	75	لا اعلم
5.4	27	لم يجيبوا
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (3-3) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كانت الصيغة التي تم تمويلهم بها هي صيغة المرابحة حيث بلغت نسبتهم (74.2%) ، يليها الأفراد الذين لا يعلمون الصيغة التي تم التمويل بها حيث بلغت نسبتهم (14.9%) ، تليها صيغة المشاركة حيث بلغت بنسبة (51.8) ، تليها المضاربة بنسبة (1.6%) ، تليها صيغة المقاوله بنسبة (1.4%) تليها صيغة السلم بنسبة (0.8%) ، أما الذين لم يجيبوا ويحددو الصيغة التي يتم التمويل بها بلغت نسبتهم (5.4%).

يتضح من ذلك أن هنالك تركيز كبير من قبل بنك الأسرة على التمويل بصيغة المرابحة في معظم المشروعات التي يتم تمويلها ، بغض النظر عن مدى موائمة هذه الصيغة لطبيعة المشروعات الممولة فيما تتنوع صيغ أخرى ونسب ضئيلة ، كما أن هنالك نسب مقدرة من العملاء الممولين بينك الأسرة لا يعلمون الصيغة التي تم تمويلهم بها ، وهذا يدل على أن البنك لا يمانع في منح التمويل لكل راغب فيه دون التعرف على صيغة المشروع والقطاع الإقتصادي المناسب الذي يعمل فيه .

3. القطاع الذي تم التمويل فيه :

الجدول رقم (3-4)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير القطاع الذى تم التمويل فيه

النسبة %	العدد	القطاع الذى تم التمويل فيه
5.8	29	زراعى
38.4	193	تجارى
3.4	17	صناعى
5.0	25	حرفى
4.4	22	مهنى
18.3	92	حيوانى
4.8	24	أسر منتجة
5.4	27	نقل وتخزين
12.5	63	عقارى
1.4	7	أخرى
0.8	4	لم يجيبوا
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (3-4) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان القطاع الذى تم تمويلهم فيه تجارى حيث بلغت نسبتهم (38.4 %) ، يليه القطاع الحيوانى بنسبة (18.3%) .ثم القطاع العقارى بنسبة (12.5 %) ، ثم القطاع الزراعى بنسبة (9.8%) ، ثم قطاع النقل والتخزين بنسبة (5.4%) ، ثم القطاع الحرفى بنسبة (5%) ، ثم قطاع الأسر المنتجة بنسبة (4.8%) ، ثم القطاع

المهني بنسبة (4.4%) ، ثم القطاع الصناعي بنسبة (3.4%) و ثم القطاعات الأخرى بنسبة (1.4%) ، أما الذين لم يجيبوا ويحددوا القطاع الذى تم التمويل فيه بلغت نسبتهم (0.8%) ، ويذل ذلك على أن هنالك تنوع فى القطاعات التى يتم التعامل فيها من قبل البنك ، وأن هنالك تركيز على تمويل القطاع التجارى .

4. عدد المرات التى حصلت فيها على التمويل الأصغر :

جدول رقم (3-5)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير عدد المرات التى حصلت فيها على التمويل الأصغر

النسبة %	العدد	عدد المرات التى حصلت فيها على تمويل أصغر
84.9	427	مرة واحدة
11.1	56	مرتان
2.2	11	ثلاثة مرات
1.8	9	أكثر من ثلاثة مرات
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم(3-5) أن غالبية المبحوثين فى عينة الدراسة كان عدد مرات حصولهم على التمويل الأصغر مرة واحدة حيث بلغت نسبتهم (84.9%) ، يليها مرتان بنسبة (11.1%) ، ويتضح من ذلك أن معظم المستفيدين من التمويل الأصغر من بنك الأسرة فى عين الدراية حصلوا على التمويل لمرة واحدة فقط أى أن تمويلهم قائم الآن .

5. عمر المشروع :

الجدول رقم (3-6)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير عمر المشروع

النسبة %	العدد	عمر المشروع
8.3	42	6 أشهر
18.1	91	7-12 أشهر
35.8	180	13-18 أشهر
15.9	80	19-24 شهر
16.7	84	25-36 شهر
2.2	11	أكثر من 36 شهر
1.8	9	لا أعلم
1.2	6	لم يجيبوا
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان في نطاق الأبعاد (الاقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية)

يتضح من الجدول رقم(3-6) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان عمر مشروعهم في المدى (13-18) شهر حيث بلغت نسبتهم (35.8%) ، ثم المدى (7-12) شهر بنسبة (18.1%) ، ثم المدى (25-36) شهر بنسبة (16.7%) ، ثم المدى (19-24) شهر بنسبة (15.9%) ، ثم المدى (6 أشهر) بنسبة (8.3%) ، ثم المدى (أكثر من 36 شهر) بنسبة (2.2%) ، ونسبة (1.8%) لا يعلمون عمر المشروع ، أما الذين لم يجيبوا ويحددو عمر مشروعهم ،فقد بلغت نسبتهم (1.2%).

6. وضع المشروع في الوقت الحالي :

جدول رقم (3- 7)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير وضع المشروع في الوقت الحالي

النسبة %	العدد	وضع المشروع في الوقت الحالي
43.9	221	قائم
23.1	116	تم السداد
31.4	158	متعثر
1.6	8	لم يجيبوا
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (3-7) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان وضع مشروعهم في الوقت الحالي قئتم حيث بلغت نسبتهم (43.9%) ،يليها الوضع المتعثر بنسبة (31.4%) ،ثم الذين قاموا بالسداد بنسبة (23.1%) .أما الذين لم يجيبوا ويحددو وضع مشروعهم في الوقت الحالي فقد بلغت نسبتهم (1.6%).

7. مبلغ التمويل الذى تم الحصول عليه :

جدول رقم (3-- 8)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفق لمتغير مبلغ التمويل

النسبة %	العدد	مبلغ التمويل
3.9	100	6,000 ألف جنيه فاكثر
47.8	200	10,000 - 20,000 ألف جنيه
37.8	150	20,000 - 50,000 ألف جنيه
10.5	53	50,000 - 80,000 الف جنيه
100.0	503	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من عمل الجدول رقم (3- 8) بان مبالغ التمويل الأكثر إستخداما تتراوح ما بين (10,000 - 20,000 الف جنيه) ، حيث بلغت نسبة (47.8 %) ، وتأتى المبالغ ما بين

(20,000 - 50,000 ألف جنيه) فى المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة (37.8 %) ثم تاتى بعد ذلك باقى المبالغ الأخرى.

ثانيا : أما فيما يتعلق بحجم العينة فقد تم إختيار (150) عينة من مجتمع المؤسسات العاملة فى نطاق التمويل الأصغر أو الجهة التى تقوم بتقديم خدمات التمويل الأصغر

1. الشكل القانونى للمؤسسة التى تعمل فى نطاق التمويل الأصغر :-

الجدول رقم (3-9)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير الشكل القانونى للمؤسسة التى تعمل بها

النسبة %	العدد	الشكل القانونى للمؤسسة التى تعمل بها
32.7	49	شركة ذات مسئولية محدودة
46.7	70	شركة عامة
1.3	2	إسم عمل
12.0	18	أخرى
7.3	11	لم يجيبوا
100.0	150	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (3-9) أن غالبية المبحوثين فى عينة الدراسة كان الشكل القانونى للمؤسسة التى يعملون بها شركة عامة حيث بلغت نسبتهم (46.7 %) ، تليها شركات ذات مسئولية محددة بنسبة (32.7%) .ثم أشكال أخرى مختلفة بنسبة (12%) ،ثم إسم عمل بنسبة (1.3 %) ، أما الذين لم يجيبوا ويحددو الشكل القانونى للمؤسسة التى يتعاملون فيها فقد بلغت نسبتهم (7.3 %).

1. شكل الملكية : الجدول رقم (3-10)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير شكل الملكية

النسبة %	العدد	شكل الملكية
15.3	23	ملكية خاصة
42.7	64	ملكية عامة
28.0	42	ملكية مشتركة
1.3	2	منظمة
6.7	10	أخرى
6.0	9	لم يجيبوا
100.0	150	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان في نطاق الأبعاد (الاقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية)

يتضح من الجدول رقم (3-10) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان شكل ملكيتهم عامة حيث بلغت نسبتهم (42.7%) ، تليها ملكية مشتركة بنسبة (28 %) ، ثم ملكية خاصة بنسبة (15.3 %) ، ثم اشكال أخرى مختلفة بنسبة (56.7) ، ثم منظمة بنسبة (1.3%) ، أما الذين لم يجيبوا ويحددو شكل ملكيتهم فقد بلغت (6%) .

2. مجال النشاط : جدول رقم (3-11)

التوزيع التكرارى النسبى للمبحوثين وفقا لمتغير مجال النشاط

النسبة %	العدد	مجال النشاط
88.7	133	مصرفى
11.3	17	غير مصرفى
100.0	150	المجموع

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من الجدول رقم (3-11) أن غالبية المبحوثين في عينة الدراسة كان مجال نشاطهم مصرفى ،حيث بلغت نسبتهم (88.7%) ،أما غير المصرفى فقد بلغت نسبتهم (11.3%) .

ثالثا : إختبار فرضيات الدراسة : يتناول البحث تفسير نتائج الدراسة الميدانية ،وذلك من خلال المعلومات التى أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية ،وكذلك نتائج التحليل الإحصائى لإختبار الفروض وسيتم مناقشة وتفسير كل فرض على حدا بهدف الحكم على صحته أو عدمه إستنادا على التحليل الإحصائى العام .

أولا : الفرضية الاولى :هناك تأثير للتمويل الأصغر فى مكافحة فقر الفئات المستهدفة بالتمويل: يتم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام إختبار (T) للعينة الواحدة لكل فرضية جزئية على حدا ،ويبين الجدول (3-12) نتائج إختبار (T) للعينة الواحدة :

الرقم	الفرضية	القيمة المحسوبة ل T	مستوى الدلالة ل T (القيمة الإحصائية)	القيمة المحسوبة ل F مستوى الدلالة F	مستوى الدلالة ل F (القيمة الإحصائية)
1	هناك تأثير للتمويل الأصغر على المستوى الإقتصادى للفئات المستهدفة بالتمويل	-2.27	0.03	1.81	0.06
2	هناك تأثير للتمويل الأصغر على المستوى الإجتماعى للفئات المستهدفة بالتمويل	-5.66	0.00	2.14	0.02
3	هناك تأثير للتمويل الأصغر على المستوى الأخلاقى للفئات المستهدفة بالتمويل	4.99	0.00	3.93	0.00

المصدر :إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول (3-12) يتضح ما يلي :

1. بلغت قيمة (T) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (-2.17) بمستوى معنوية أو مستوى دلالة (0.03) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي أن هنالك تأثير للتمويل الأصغر على المستوى الإقتصادي للفئات المستهدفة بالتمويل .

2. بلغت قيمة (T) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (-5.66) بمستوى معنوية أو مستوى دلالة (0.00) ، وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على أن هنالك تأثير للتمويل الأصغر على المستوى الإجتماعي الفئات المستهدفة بالتمويل .

3. بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية

4. بلغت قيمة (T) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثالثة (4.99) بمستوى معنوية أو مستوى دلالة (0.00) ، وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على أن هنالك تأثير للتمويل الأصغر على المستوى الأخلاقي الفئات المستهدفة بالتمويل .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى التي نصت على إن (هنالك تأثير للتمويل الأصغر على مكافحة فقر الفئات المستهدفة بالتمويل) قد تحققت .

ثانيا : الفرضية الثانية : يختلف تأثير التمويل الأصغر باختلاف خصائص المشروعات الممولة

نتائج إختبار تحليل التباين (F)

- الجدول رقم (3-13)

الرقم	الفرضية	القيمة المحسوبة ل F مستوى الدلالة	مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية)
1	يختلف التأثير الإقتصادي للتمويل الأصغر باختلاف القطاع الممول	1.81	0.06
2	يختلف التأثير الإجتماعي للتمويل الأصغر باختلاف القطاع الممول	2.14	0.02
3	يختلف التأثير الأخلاقي للتمويل الأصغر باختلاف القطاع الممول	3.93	0.00

المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

من الجدول رقم (3-13) يتضح ما يلي :-

1. بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (1.81) بمستوى معنوية أو مستوى دلالة (0.08) ، وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أى يختلف التأثير الإقتصادي للتمويل الأصغر باختلاف القطاعات الممولة .

2. بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثانية (2.14) بمستوى معنوية أو مستوى دلالة (0.02) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ويختلف التأثير الإجتماعي للتمويل الأصغر باختلاف القطاعات الممولة .ويتضح أن هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في القطاعين الصناعي والقطاع المهني ،بمعنى أنهما يؤثران على المستوى الإجتماعي ،أما باقى القطاعات فلا يوجد فيها فروق معنوية ذات دلالة إحصائية .

3. بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الثالثة (3.93) بمستوى معنوية - مستوى دلالة (0.00) ، وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ،تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ،أى يختلف التأثير الأخلاقي للتمويل الأصغر باختلاف القطاعات الممولة .ويتضح أن هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في القطاعين الصناعي وقطاع الأسر المنتجة ،بمعنى أنهما يؤثران على المستوى الإجتماعي ،أما باقى القطاعات فلا يوجد فيها فروق معنوية ذات دلالة إحصائية .مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى التى نصت على إختلاف تأثير التمويل الاصغر باختلاف القطاعات الممولة قد تحققت .

ثالثاً: الفرضية الثالثة: الإجراءات المتبعة في مؤسسات التمويل الاصغر لا تساهم في مكافحة

فقر الفئات المستهدفة:

تم إثبات هذه الفرضية من خلال إستخدام تحليل التباين (F) لكل فرضية، وتم تكوين الجدول

التالى :

نتائج إختبار التباين (F) - الجدول رقم (3-14)

الرقم	الفرضية	القيمة المحسوبة ل F	مستوى الدلالة (القيمة الإحتمالية)
1	الإجراءات المتبعة فى مؤسسات التمويل الأصغر لا تساهم فى مكافحة فقر الفئات المستهدفة	3.70	0.02

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح من عمل الجدول (3-14) يتضح ما يلى :

بلغت قيمة (F) المحسوبة لدلالة الفروق بين إجابات المبحوثين المختلفة على الفرضية الأولى (3.70) بمستوى معنوية أو مستوى دلالة (0.02) ، وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، تشير هذه النتيجة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ، أى الإجراءات المتبعة فى مؤسسات التمويل الأصغر تساهم فى مكافحة فقر الفئات المستهدفة. يتضح من الجدول أن هنالك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية ناتجة من التعثر والتأخر فى السداد، بمعنى أنهما يؤثران فى مساهمة ومكافحة فقر الفئات المستهدفة، أما باقى الإجراءات فلا يوجد فيها فروق معنوية ذات دلالة إحصائية. مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى التى نصت على الإجراءات المتبعة فى مؤسسات التمويل الأصغر لا تساهم فى مكافحة فقر الفئات المستهدفة، ولم تتحقق بمعنى أن الإجراءات المتبعة فى مؤسسات التمويل الأصغر تساهم فى مكافحة فقر الفئات المستهدفة.

1.4 النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :-

1. يلاحظ ان هنالك تركيز من قبل البنوك على التمويل بصيغة المرابحة فى معظم المشروعات التى تم تمويلها بغض النظر عن مدى موائمة هذه الصيغة لطبيعة المشروعات الممولة فيما تنتوع صيغ أخرى ونسب ضئيلة، كما وأن تمويلهم بها يدل على أن البنوك المانحة لا تمنع فى منح التمويل لكل راغب فيه دون التعرف على صيغة المشروع والقطاع الإقتصادى المناسب الذى يعمل فيه.
2. التمويل الأصغر يحسن المستوى الإقتصادى للفئات المستهدفة ،وتأكد للباحث من أن تمويل المشروعات متناهية الصغر تساعد بشكل مباشر فى تحسين المستوى الإقتصادى للفئات المستهدفة (زيادة الدخل ،العلاج ،الصحة ،والتعليم).

دور التمويل الأصغر فى مكافحة الفقر فى السودان فى نطاق الأبعاد (الإقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية)

3. التمويل الأصغر يحسن المستوى الإجتماعى للفئات المستهدفة، بالرغم من أنه من الصعب قياس مدى تحسين أخلاق الفئات المستهدفة جراء منحهم التمويل الأصغر نسبة لأسباب كثيرة منها: عدم كفاية مبلغ التمويل وصغره، التعثر والتأخر، وقلة الخبرات المكتسبة قبل الحصول على التمويل وإرتفاع نسبة المخاطر بسياسة التمويل .

ثانيا : التوصيات :على ضوء النتائج أوصت الدراسة على أن التمويل الأصغر يهدف إلى تحسين أوضاع ذوى الدخل المحدودة :

1. التحقق من إستحقاق التمويل بإصدار مخاطره المتجددة وتحميل أوصاف المستهدفين، ومدى تطابق الوصف على الفئة المستهدفة .

2. دراسة كل الحالات حسب بيئتها قبل الحصول على التمويل وإيجاد صيغة مناسبة لها وعدم الإعتماد على صيغة المرابحة كصيغة سائدة وإهمال باقى الصيغ .

3. التركيز على التمويل وفق صيغة المشاركة لما له من عدالة للمصرف والعميل، إضافة إلى توفير فرص مشاركة البنك فى الإدارة والإستفادة من خبراته الإدارية والتسويقية .

4. تسويق التمويل الأصغر كسلعة لها شروطها وخصائصها ونشرها فى المناطق النائية .

5. إعتماد عدد كافى من الدورات التدريبية للعاملين فى مجال التمويل الأصغر .

6. على المؤسسة التى تعمل فى مجال التمويل الأصغر خلق موازنة بين التمويل المالى والأهداف الإجتماعية الأساسية التى يهدف إليها التمويل الأصغر، وذلك بإستنباط وسائل جديدة لرؤوس الأموال، وأن لا تعتمد المؤسسة على عائدها من تلك العملية فقط .

7. على المصارف القيام بزيارة ميدانية لأصحاب المشروعات الصغيرة قبل وبعد منح التمويل، لأن نجاح تقديم خدمات التمويل الأصغر يتطلب من المصارف العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية، ويعتمد على الرصد الوثيق للعميل والمعرفة الشخصية به وبعمله.

8. يجب على الدولة إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة فى ظل شروط سهلة وميسرة تتماشى مع قدرة هذه الصناعات على الوفاء بها، وتشجيع البنوك بتسهيل الحصول على التمويل اللازم دون تعقيدات كثيرة وبضمانات لا تشكل عبئا ماديا على المشروع .

9. تنوع مجالات الإستثمار مع وضع أولويات للمشاريع ذات الجدوى الإقتصادية والتى تساهم فى تحسين المستوى الإقتصادى والإجتماعى للفئات المستهدفة .

10. توسيع مفهوم مشروع الأسر المنتجة من الإستفادة الفردية فى القرى والأرياف إلى الإستفادة الجماعية خاصة فى المدن بالمساهمة فى إقامة مصانع صغيرة يعملون فيها ويديرها الفقراء بأنفسهم وبالضرورة تدريبهم على كيفية تشغيل وصيانة وسيلة الإنتاج فى المراكز الفنية المتخصصة .

11. تغطية كافة المناطق الجغرافية خاصة النائية منها من خلال إيجاد مكاتب وفروع تعمل على توفير وقت وجهد أصحاب المشروعات الصغيرة ، وذلك لقدرة المشروعات الصغيرة على التكيف فى المناطق النائية الأمر الذى يحد من ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف إلى المدن .

المراجع

- أسامة ، ز . ا . (2010). دراسة بعنوان منشآت الأعمال الصغيرة ،هل هى سبيل إلى تنمية إقتصادية شاملة. منشآت الاعمال الصغيرة ، سوريا .
- ديتشر توماس ، فبراير (2007) ، نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر ،تسلسل النمو والإئتمان فى التاريخ الإقتصادى ،معهد كاتو ،ورقة علمية منشورة ،مركز الحرية والرخاء العالميين ،فبراير 2007م ، ص. 6
- فرح، ج. م. (2005). الخدمات المالية الصغيرة بين حداثة المفهوم وتقليدية الممارسة ،دراسة تطبيقية عن فرص التبادل بين اسواق التوسط والسوق الذاتى (1998-2003م) (أطروحة دكتوراة). كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان.
- خالد، ع. إ. (2011)، دور أثر الإلتزام الدينى والأخلاقى لعملاء التمويل الأصغر على المشروعات الصغيرة (أطروحة ماجستير). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان.
- خالد و إسماعيل ، أ. ع. ا. ،. إ. ا. (2006) إدارة العمليات المصرفية ، المحلية والدولية . الأردن : عمان : دار وائل للنشر،ص (22-26).
- الصرايرة، ر ، أ. أيلول (1996) ، ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الأردن ،إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى البلدان العربي، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الأردن، منظمة العمل الدولية ،تورينو ،إيطاليا، ص 32.
- رشيدة ، ع. (2007)، دور المشروعات المتوسطة والصغيرة فى التنمية فى البلاد العربية . المشروعات المتوسطة والصغيرة ، كلية الاقتصاد ،جامعة حلب.
- زايرى وبلحسن ، ب. ه. (2006)، الملتقى الدولى لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، ص 7.
- سوسن، ا. ع. ا. (2010).تقييم تجربة التمويل الأصغر فى السودان (أطروحة ماجستير). جامعة الخرطوم ، السودان.
- شخاترة (2002) ،دور المشروعات الصغيرة فى الحد من الفقر والبطالة ، التجارب المحلية والعالمية ،دار قنديل للنشر والتوزيع ، ص9

دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر في السودان في نطاق الأبعاد (الإقتصادية، الإجتماعية والأخلاقية)
عبد الباقي ، أ. ص. (2000) *المشروعات الصغيرة وآثرها في القضاء على البطالة (أطروحة ماجستير)*. كلية التجارة ، جامعة ألماتيا ، مصر، ص 2.
عبد الباسط ، ع. ا. (2002) *الفقر وآثاره على فئات المجتمع العربي، مصاحبات الفقر على الفئات الإجتماعية ، مركز الشهيد الزبير الدولي للمؤتمرات ، الخرطوم، السودان، ص 2.*
أبوقصيصة ، أ. ا. أ. ف. (2006) *ورقة عمل عن التمويل الأصغر . التمويل الأصغر ، البنك الزراعي السوداني.*
نور ، م. ا. (2012) *دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في السودان (أطروحة ماجستير)*. أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، الخرطوم ، السودان.

**THE ROLE OF MICROFINANCE IN COMBATING POVERTY IN SUDAN WITHIN
THE SCOPE OF DIMENSIONS (ECONOMIC, SOCIAL AND ETHICAL)
AN APPLIED STUDY ON MICROFINANCE DONOR BANKS
(GEZIRA STATE-LOCAL AND GREATER WAD MEDANI)
Mohamed Eltayeb Ali Abdelrahman ^{a*}**

a. moheltayeb@gmail.com, Assistant Professor, Faculty of Economics and Administration Sciences,
Department of Accounting, Wad Medani, Sudan

ABSTRACT

Microfinance policies in Sudan came to reduce poverty problems, so the study focused on clarifying the role of microfinance in combating poverty, through a study of several levels: the economic, social and moral level of the beneficiaries of the services of the microfinance industry. (95%), and the study concluded that there is a statistical relationship between microfinance and poverty reduction, by improving the economic, social and moral levels. Obstacles facing the microfinance industry and its marketing Adopting the Murabaha formula only and neglecting other financing formulas, in order to reduce risks, in addition to the lack of sufficient experience in the field, which makes the approved procedures an obstacle to financing small or micro projects. Therefore, the study recommends the issuance of a renewed map targeting the beneficiaries. From microfinance services, finding an appropriate formula to be adopted instead of working in the form of Murabaha, focus on marketing microfinance products and services, adopting a sufficient number of training courses for microfinance service workers, and a balance must be created between funding and social goals, in addition to devising new funding means.

Key words: Role of Microfinance, Economic and Social Levels, Finance Industry, Poverty

JEL Code: G02, F63, F65, P34

★ Corresponding Author